صيغة المضارع ولهذا اذا ورد والهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تخفيف
الاول قليل فان قلت ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من يأخذ ويأكل
ويأمر فان ما بعد حرف المضارعة ساكن ولم يؤت فيه بهمزة بعد حذف
الزائد ومنه قلت دعوى عدم الاتيان فيه بهمزة ممنوع بل اتي بها
ولكن استثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا و
الاولى استغناء عنها فتامل اولا يكون غير رباعي بان كان رباعيا
سواء كان جاء ماضيه على افعل كاكرم او فاعل مفتتحا بهمزة كآخذ ماضي
يواخذ وسواء كان ذلك بحسب اللفظ كما مثلنا او بحسب التقدير نحو
ترى مضارع ارى فان الاول رباعي بحسب اللفظ والثاني كذلك بحسب
التقدير اذ اصله ترأي بسكون الراء وكسر الهمزة وانت في اوله محل حرف
المضارعة المحذوف بهمزة قطع وهي همزة اصلية كائنة في الماضي سميت
بذلك لانها تقطع ما بعدها عما قبلها ثم حكم الهمزة الاولى وهي
همزة الوصل الكسر وهذا حكمها في جميع مواضعها الا في ايمن وال
والمعرفين فتفتح فيهما مفتوحة وهل زيدت ساكنة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركوها بالكسر ام زيدت متحركة قولان قال بالاول
منهما الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة والثاني هو ظاهر مذهب
سيبويه وعلله ابن مالك في شرح التسهيل بانه لما كان سبب الاتيان
بهمزة الوصل التوصل الى الابتداء بالساكن وجب كونها متحركة ثم
واخف الحركات بعد الكسرة لرجحانها على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة
بانها لا توهم استفهاما ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند الى
المتكلم بخلاف الفتحة فانها توهمه في نحو اصطفى وتقع معها ذلك
اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بسكون الاخر فان المضارع قد
يسكن اخره في موضع الرفع تخفيفا كتسكين ابي عمرو نحو ينصركم واخواته
ولما استخفت الكسرة في الافعال كسرت في الاسماء ايضا ليجري الكل على
سنن واحد انتهى وقال الاستاذ ابو علي من قال انها اجتلبت متحركة
فانما

فانما هو للعوارض نفي العرض ومن قال انها اجتلبت ساكنة جعل اصل
الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى حركة الدرج واحتج هولاء بانها مكسورة
ابدا على اصل التقاء الساكنين ما لم يمنع مانع وكلام سيبويه لا يابى ل
فانه قال فدعا متحركة فصل جلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض له نعم قال
ابن خروف مذهبه ان لا يجلب ساكن لساكن وهو القياس لكن ينبغي
ان يعلم ان ذا الحكم لهمزة الوصل وهو الكسر ليس ثابتا لها دائما وانما
هو ثابت لها ما لم يضم بالبناء للمفعول ونائب الفاعل قولنا عين مضارع
وما مصدرية ظرفية اي حكمها الكسرة مدة عدم ضم العين من مضارعها
فينقطع منه هذا الامر فيشمل ذا الراء ما اذا كانت العين مكسورة كاضرب
او مفتوحة كاعلم وانما كسروها في ذلك لانهم لو ضموا في نحو اضرب التبس
بالماضي الرباعي المبني للمفعول ومضارعه المبني للفاعل المسند الى
المتكلم نحو اكرم ولو فتحوا التبس بالامر منه ولو ضموا في مثل اعلم التبس
بالمضارع المبني للمفعول ولو فتحوا التبس بالماضي فتعين الكسر
في الصورتين مع ما انضم الى ذلك من العلة السابقة فكل عين مضارعه
غير مضمومة بان ضمت اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزي
لا عارضا كامشوا لا اعتداد به فالحكم هو ضم الهمزة المذكورة لمناسبة
حركة العين ولدفع التباس الامر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال
الخروج من الكسرة الى الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين
لسكونه نحو اقتل واخرج وحكى ابن جني ان من العرب من يكسر الهمزة
في نحو اقتل واخرج ونحوهما على الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة ثم مثل
في مثال الامر بالصيغة ماخوذا من مضارع الثلاثي المكسور العين المجزوم
بالسكون نحو اضرب بكسر الهمزة والعين وسكون الراء ومن المجزوم
بحذف حرف العلة نحو ارم ومن المجزوم بحذف النون نحو اضربا واضربو
واضربي ومن مضارع الثلاثي المفتوح العين المجزوم بالسكون نحو اعلم ومن
المجزوم بحذف حرف العلة نحو اخش ومن المجزوم بحذف النون نحو اركبا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)